

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2016/Technical Paper.2  
20 September 2016  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

النزاع وتغيّر المناخ وتأثيرهما المتبادل على عدم التكافؤ بين الجنسين  
في المنطقة العربية



الأمم المتحدة  
بيروت، 2016

16-00243

## المحتويات

### الصفحة

1	..... مقدمة
2	..... 1- تغيّر المناخ والنزاعات والنوع الاجتماعي: ديناميات معقدة
5	..... 2- الأبعاد الجنسانية لتغيّر المناخ في حالات النزاع
6	..... ألف- الاختلافات بين الجنسين في التكيف مع تغيّر المناخ
6	..... باء- الاختلافات بين الجنسين في التخفيف من تغيّر المناخ
6	..... جيم- الاختلافات بين الجنسين في إمكانية الحصول على الموارد
7	..... 3- الموارد البيئية المهددة نتيجة النزاع وتأثيره على المرأة
7	..... ألف- الأراضي
8	..... باء- المياه
10	..... جيم- الزراعة
11	..... دال- الأمن الغذائي
12	..... 4- الخلاصة والتوصيات على صعيد السياسات

### قائمة الأشكال

2	..... الشكل 1- الأثر المتبادل للنزاع وتغيّر المناخ على عدم التكافؤ القائم أصلاً بين الجنسين
3	..... الشكل 2- التغيّرات في درجة الحرارة ومنسوب هطول الأمطار، 2011-1986
8	..... الشكل 3- توفر المياه في البلدان العربية
10	..... الشكل 4- عمالة المرأة في الزراعة في بلدان عربية مختارة متأثرة بالنزاعات
12	..... الشكل 5- مجموع نقاط بعض البلدان العربية وفقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي، 2015

## مقدمة

لتغيّر المناخ تأثير مباشر وغير مباشر على رفاه الأشخاص. ولا يقتصر أثره على البيئة بل يطال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويهدد الأمن البشري ويزعزع قدرة الأشخاص على ضمان سُبل عيش مستدامة. تتأثر فئات سكانية محددة مثل الأطفال والنساء بتغيّر المناخ وتصطدم بعقبات جسيمة عندما تسعى إلى الحصول على الأصول والموارد التي تسمح لها بالتكيّف مع ضغوط تغيّر المناخ.

ويتضاعف خطر تغيّر المناخ عندما يترافق مع تداعيات النزاع المتعددة<sup>1</sup>، إذ يهدد سُبل العيش ويفاقم انعدام الأمن البشري والغذائي والمائي، ويزيد النزوح الداخلي والخارجي. والكوارث الطبيعية والظواهر الجوية الشديدة هي من بين مسببات النزاع والاضطراب السياسي، إذ تتقاتل الأطراف المتحاربة أحياناً على الموارد الطبيعية، ما يفاقم ذلك بدوره ضغوط تغيّر المناخ. كما يمكن أن يساهم كل من انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما ارتفاع الأسعار وعدم توفر المنتجات، وتراجع إمكانية استمرار الإنتاج الزراعي وإمكانية الحصول على الموارد الطبيعية في تأجيج الانتفاضات. ومثال على ذلك النزاع في دارفور، الذي أطلقت الأمم المتحدة عليه تسمية "النزاع الأول الناجم عن تغيّر المناخ" لأنه اندلع بسبب ندرة المياه<sup>2</sup>.

واليوم، تشهد المنطقة العربية في أن معاً نزاعاً عنيفاً ومخاطر بيئية يفاقمها تغيّر المناخ. ولهذين العاملين المترابطين تأثير على الأنشطة الزراعية والأمن الغذائي وإمكانية الحصول على الأراضي وتوفر الموارد المائية واستخدامها. ويشجع ذلك على تشريد السكان ويزيد من خطر الحرب الأهلية.

هناك مسألة ثالثة وشاملة في المنطقة وهي عدم المساواة بين الجنسين، فتداعيات النزاع وتغيّر المناخ أشدّ على النساء وتفاقم عدم التكافؤ بين الجنسين القائم أصلاً. وفي أوقات الحرب، تصبح المرأة عادةً معيلة لأسرتها غير أنها تصطدم بعراقيل في سعيها للحصول على الموارد وآليات التكيّف.

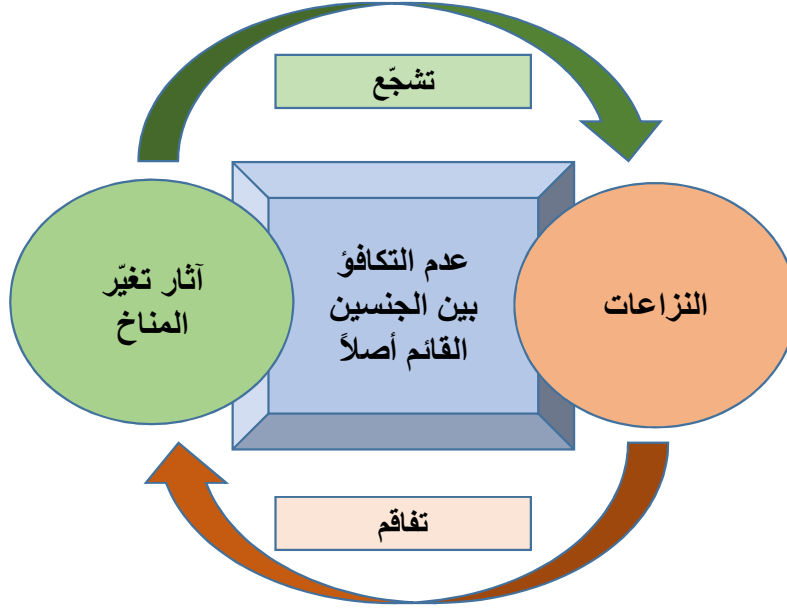
تُظهر هذه الورقة كيف تفاقم التأثيرات المتبادلة لتغيّر المناخ والنزاع على المرأة عدم التكافؤ بين الجنسين الذي يشوب أصلاً بنية المجتمع العربي (الشكل 1). كما تقترح الورقة مجموعة من التوصيات السياساتية بغية التصدي لهذه المسألة المعقدة.

---

Caitlin E. Werrell and Francesco Femia, eds., The Arab Spring and Climate Change: A Climate and Security Correlations Series (Washington, D.C., Center for American Progress, Stimson and The Center for Climate and Security, February 2013).

Peace and Security Section of the United Nations Department of Public Information, "The United Nations and Darfour: fact sheet", August 2007. Available from [http://www.un.org/News/dh/infocus/sudan/fact\\_sheet.pdf](http://www.un.org/News/dh/infocus/sudan/fact_sheet.pdf).

الشكل 1- الأثر المتبادل للنزاع وتغير المناخ على عدم التكافؤ القائم أصلاً بين الجنسين



#### 1- تغير المناخ والنزاعات والنوع الاجتماعي: ديناميات معقدة

شهدت المنطقة العربية طيلة العقود الثلاثة الماضية ظواهر مناخية شتى أثرت على خمسين مليون نسمة وتسببت بأضرار اقتصادية فادحة<sup>3</sup>. ومن المحتمل أن يتدهور الوضع أكثر في القرن القادم في ظل ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض منسوب مياه الأمطار (الشكل 2). يعيش معظم السكان العرب أصلاً في بلدان تعاني بشكل دائم من ندرة المياه العذبة، وارتفاع درجة الحرارة، وتكرر موجات الجفاف، وتدهور الأراضي والتصحر. ويسبب ذلك مشكلة في منطقة تشكل فيها الأنشطة الزراعية 40 في المائة من الوظائف<sup>4</sup>. ويخفض تغير المناخ، وفقاً لتقديرات البنك الدولي لعام 2012، دخل الأسرة المعيشية بنسبة تتراوح بين 7 في المائة في تونس و24 في المائة في اليمن<sup>5</sup>. كما أظهرت دراسات أجريت على العلاقة القائمة بين ارتفاع درجات الحرارة ووقوع النزاعات أن ارتفاع درجة الحرارة بنسبة 1 في المائة يفضي إلى زيادة مخاطر الحرب الأهلية بنسبة 4.5 في المائة<sup>6</sup>.

World Bank, "Adaptation to a changing climate in the Arab world: fact sheet", 2012. Available from [http://siteresources.worldbank.org/MENAEXT/Resources/MENA\\_climate\\_facts\\_COP18\\_English.pdf](http://siteresources.worldbank.org/MENAEXT/Resources/MENA_climate_facts_COP18_English.pdf). 3

المرجع نفسه. 4

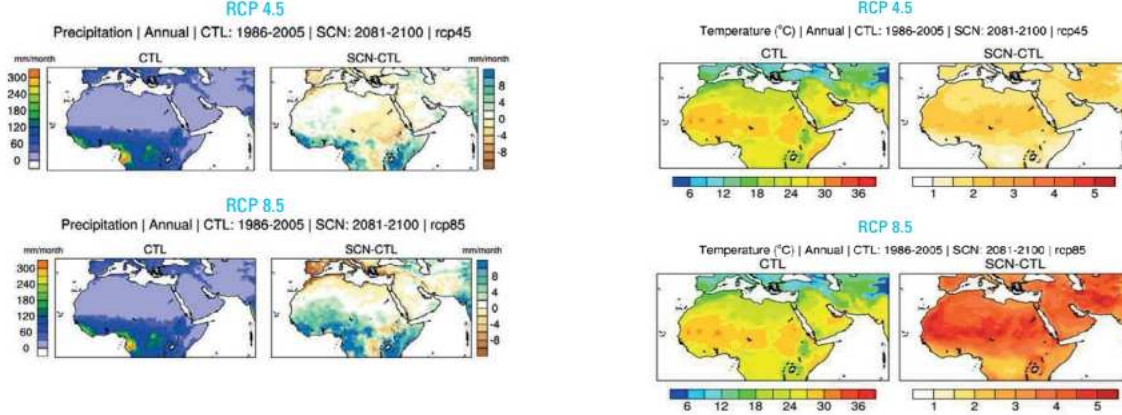
المرجع نفسه. 5

Marshall Buke and others, "Warming increases the risk of civil war in Africa", Proceedings of the National Academy of Sciences (PNAS) of the United States of America, vol. 106, No. 49 (December 2009). Available from <http://i.unu.edu/media/ourworld.unu.edu-en/article/1129/Warming-increases-the-risk-of-civil-war-in-Africa1.pdf>. 6

## الشكل 2- التغيرات في درجة الحرارة ومنسوب هطول الأمطار، 2011-1986

الشكل 5- التغيرات في المتوسط الشهري للمتساقطات في الفترة الزمنية الممتدة من 2081 إلى 2100 مقارنة مع الفترة الزمنية الأساسية الممتدة من 1986 إلى 2005 لمسار التركيز التمثيلي 4.5 ومسار التركيز التمثيلي 8.5

الشكل 3- مقارنة مع الفترة الزمنية الأساسية الممتدة من 1986 إلى 2005 لمسار التركيز التمثيلي 4.5 ومسار التركيز التمثيلي 8.5



يُظهر السيناريوهان تراجعاً في معدل المتساقطات الشهري يتراوح ما بين 8 و10 ملم في المناطق الساحلية المشمولة في النطاق، لا سيما في محيط جبال الأطلس غرباً، وفي الحوض الأعلى لنهري دجلة والفرات شرقاً.

تظهر التغيرات العامة في درجات الحرارة في نهاية القرن ارتفاعاً يتراوح بين درجة و3 درجات مئوية بالنسبة لمسار التركيز التمثيلي 4.5، وبين درجتين و5 درجات مئوية بالنسبة لمسار التركيز التمثيلي 8.5. والمناطق التي تسجل معدل الارتفاع الأعلى هي في الصحراء الكبرى شمالي وشرقي أفريقيا، بما في ذلك المغرب وموريتانيا. ويتجلى الارتفاع في درجات الحرارة بوضوح أكثر مع حلول نهاية القرن. والجدير بالذكر أن إشارات ارتفاع درجات الحرارة على طول السواحل الغربية في اليمن والمملكة العربية السعودية في إطار مسار التركيز التمثيلي 8.5 أقوى من تلك المسجلة في سياق مسار التركيز التمثيلي 4.5 مقارنة مع باقي أنحاء شبه الجزيرة العربية.

المصدر: الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية: التوقعات المناخية ومؤشرات الظواهر المناخية المتطرفة في المنطقة العربية (بيروت، 2015)، ص 5 و7. (E/ESCWA/SDPD/5012/Booklet.2)

لقد أظهرت أمثلة في المنطقة كيف يمكن أن يثير تغير في المناخ ولو جزئياً اضطرابات ونزاعات سياسية. فبين عامي 2006 و2011 أدت موجات الجفاف التي شهدتها الجمهورية العربية السورية إلى تشرد عدد كبير من السكان داخلياً ونزوحهم إلى المدن تاركين وراءهم شبكاتهم الاجتماعية ومصادر رزقهم الرئيسية. وقد أدت هذه التدفقات إضافة إلى تدفق اللاجئين العراقيين إلى الجمهورية العربية السورية في أعقاب الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في عام 2003 إلى زيادة الكثافة السكانية وأثرت على توزيع الموارد. لذا، كان الضغط المناخي في الجمهورية العربية السورية عامل في زعزعة العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة و"عزز حركة المعارضة"<sup>7</sup>. ولعب ذلك الخرق للعقد الاجتماعي في بلدان مثل مصر أو ليبيا أو تونس دوراً رئيسياً في اعتبار الدولة أنها أخفقت في توفير الحقوق الاجتماعية والحرية والعدالة.

Caitlin E. Werrell and Francesco Femia, eds., The Arab Spring and Climate Change: A Climate and Security 7 Correlations Series, (Washington, D.C., The Center for American Progress, Stimson and The Center for Climate and Security, 2013), p. 24.

هددت ندرة المياه الاستقرار وأثرت على رفاه السكان في ليبيا واليمن. فمن أبرز التحديات التي تواجهها ليبيا هي ندرة المياه وإدارتها خاصة أن نسبة الأراضي القاحلة فيها تبلغ 93 في المائة<sup>8</sup>. وفي اليمن، أعاق النزاع إمكانية حصول 20 مليون نسمة على المياه النظيفة، وأودت الاشتباكات حول المياه بحياة حوالي 4000 نسمة في السنة<sup>9</sup>. وتتزايد صعوبة توفير المياه إلى الأسرة. فالنساء والفتيات اللواتي تقليدياً يتحملن مسؤولية تأمين المياه للطبخ والغسيل، يمضين أربع إلى خمس ساعات في جمع المياه<sup>10</sup>. حتى أن الفتيات يُرغمن أحياناً على التسرب من المدرسة، ما يؤثر سلباً على تحصيلهن العلمي، كما يجازفن بحياتهن في سبيل تأمين المياه.

وفي بعض الأحيان، تتقاطع مضاعفات تغيّر المناخ مع ديناميات العولمة والتجارة الدولية، فتؤثر على توفر بعض السلع الأساسية وتثير الاضطرابات المدنية. فمثلاً، المنطقة العربية غير قادرة على إنتاج كمية القمح اللازمة للاستهلاك وليس لديها خيار آخر سوى استيراد القمح بالأسعار السائدة في السوق<sup>11</sup>. وهذا ما يعرضها لاختلالات في السوق غير متوقعة ويمكن أن يحدث توتراً اجتماعياً. فقد شهدت مصر التي تحتل المرتبة الأولى من بين البلدان المستوردة للقمح في العالم، زيادة في السُخْط الشعبي ضد الحكومة في عامي 2010 و2011 نتيجة الارتفاع الكبير في الأسعار (ارتفع سعر القمح بمقدار ضعفين والخبز بثلاثة أضعاف). وجاءت هذه الزيادة في الأسعار نتيجة ارتفاع الطلب على القمح في الصين إثر الخسائر التي تكبدتها عقب موجات الجفاف والعواصف الرملية الشديدة التي شهدتها في فصل الشتاء في عامي 2010 و2011<sup>12</sup>. وكان لاختلال السوق الناجم عن ذلك أثر خطير على المرأة نظراً لإمكانية تعرضها للمخاطر وصعوبة حصولها على هذه المنتجات ومشاركتها القوية في القوى العاملة الزراعية.

وليست الآثار المتداخلة لتغيّر المناخ والنزاع محايدة فيما يتعلق بالجنسين. إذ تُفاقم معايير النوع الاجتماعي القائمة الضغوط البيئية وأثر النزاع، لأن المرأة لا تعود قادرة على ضمان أمنها الشخصي والغذائي وسُبل العيش اللائق وفي الوقت نفسه تجنب الإقصاء الاجتماعي لها ولأسرتها. والبلدان العربية بمعظمها من بين البلدان الأسوأ أداءً حسب المؤشر الجنساني البيئي<sup>13</sup> الذي وضعه الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في عام 2013. ووفقاً لهذا المؤشر، تميّز لبنان بأفضل أداء (محتلاً المرتبة الثانية والأربعين من أصل إثنتين وسبعين بلداً)، في حين كان اليمن الأسوأ (احتل المرتبة الحادية والسبعين)<sup>14</sup>.

يحد افتقار المرأة للموارد وسُبل العيش وتدني مشاركتها في صنع القرارات من قدراتها على التكيف مع آثار تغيّر المناخ والتخفيف منها في حالات النزاعات، خاصة في المناطق النائية والريفية. وبسبب الظروف العصيبة التي

8 Khalid Ibrahim Elfadli, "Precipitation data of Lybia", 1 September 2009, p. 2. Available from <http://www.omm.urv.cat/MEDARE/docs/PRECIPITATION%20DATA%20OF%20%20LIBYA3.pdf>.

9 Rehab Abd Almohsen, "Thousands die in Yemen in fights over water", 25 June 2015. Available from <http://www.scidev.net/global/water/news/water-death-yemen-conflict.html>.

10 Frederika Whitehead, "Water scarcity in Yemen: the country's forgotten conflict", The Guardian, 2 April 2015

11 Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Pathways towards Food Security in the Arab Region: An Assessment of Wheat Availability (Beirut, 2015, E/ESCWA/SDPD/2015/1), p. 6.

12 Agnès Sinaï, « Aux origines climatiques des conflits : les conséquences inattendues d'une sécheresse en Chine », Le Monde Diplomatique, Août 2015. Available from <http://www.monde-diplomatique.fr/2015/08/SINAÏ/53507>.

13 يقيس المؤشر الجنساني البيئي التقدم المحرز في إدراج المساواة بين الجنسين في الحوكمة البيئية. ويعكس أداء الحكومات في ترجمة الصكوك الدولية ذات الصلة إلى سياسات وطنية.

14 International Union for the Conservation of Nature, The Environment and Gender Index, available from <http://genderandenvironment.org/egi/>.

يفرضها النزاع تُضطر المرأة إلى تولي الجزء الأكبر من العمل المنتج بالإضافة إلى دورها التقليدي في العمل الإنجابي، فتصبح مسؤولة عن إدارة الموارد الطبيعية والعناية بالأرض والماشية. ومن الواضح أن المرأة في حالة النزاع تواجه تحديات أكبر في تأمين سُبل عيشها. كما يمكن أن يتسبب تغيّر المناخ بانخفاض في الانتاجية ويمنع المرأة من تأمين دخل لعائلتها ويرغمها على إيجاد أنشطة جديدة مدرّة للدخل خارج المنزل. وأخيراً، تفرض القوانين التمييزية المتعلقة بالتملكات وملكية الأراضي والميراث عبئاً على المرأة، وتزيد من الصعوبات التي تواجهها في الحصول على الموارد. ومع أن المرأة تضطلع بدور فاعل في استعمال الموارد وتوزيعها وإدارتها داخلياً، فلا تزال الممارسات الثقافية والاجتماعية في المنطقة العربية تعزز سيطرة الذكور على الموارد وعلى ملكيتها. وتُظهر البيانات أن من شأن ردم الفجوة القائمة حالياً بين الجنسين في الزراعة أن يسهم في زيادة الإنتاجية وخفض نقص التغذية<sup>15</sup>.

وتتزايد تدفقات الهجرة الناجمة عن النزاع نتيجة لانعدام الموارد والحاجة إلى تأمين سُبل العيش. فإلى جانب الخطر الذي تفرضه الحروب، ساهمت موجات الجفاف وعدم انتظام سقوط الأمطار وتدهور الأراضي الزراعية إلى حد كبير في ارتحال السكان من الريف إلى المدن. وبما أن الرجال هم من يهاجرون عادةً، تصبح المرأة معيلة لأسرتها في ظروف خطيرة تكثُر فيها المخاطر البيئية والأمنية.

## 2- الأبعاد الجنسانية لتغيّر المناخ في حالات النزاع

بذلت المنطقة العربية جهوداً حثيثة للتكيّف مع آثار تغيّر المناخ، ولا سيما من خلال التشجيع على اعتماد الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وسعت بلدان مثل تونس وفلسطين والمغرب، إلى تسخير إمكانات الطاقة الشمسية لاستعمالها في التدفئة المنزلية، وتتزايد محطات توليد الطاقة الفلطانية الضوئية في كل من تونس والجزائر ومصر والمغرب. كما انتشر مؤخراً استخدام تطبيقات أخرى للطاقة المتجددة. فمثلاً، شجعت مصر على استعمال الغاز الطبيعي المضغوط لأغراض النقل. وكانت الإمارات العربية المتحدة أيضاً في طليعة البلدان التي أطلقت مبادرات بيئية عالمية، فقد استضافت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وهي بصدد تشييد إحدى المدن الأولى الخالية من انبعاثات الكربون في العالم، في مدينة مصدر في أبو ظبي.

وعندما تتغاضى استراتيجيات الاستجابة عن التباين في تأثيرات تغيّر المناخ على الجنسين يصبح كل من التكيّف والتخفيف من الآثار غير فعال. ويتصاعد هذا التحدي في حالات النزاع والأوضاع الإنسانية حيث تتأثر المرأة أكثر من غيرها بعواقب تغيّر المناخ بسبب التمييز بين الجنسين والفجوات القائمة أصلاً في الأصول وفي إمكانية الحصول على الموارد. وكما أشير أعلاه، تسهم النزاعات في تبديل الأدوار بين الجنسين. من هنا تواجه المرأة صعوبة شديدة في إيجاد استراتيجيات تكيف لمواجهة الآثار المتراكمة للنزاع وتغيّر المناخ. وينبغي أن تستند أية استراتيجية ترمي إلى التكيّف مع آثار تغيّر المناخ والتخفيف منها بتحليل على أساس النوع الاجتماعي. كما ينبغي إشراك المرأة بالكامل في إعداد وتنفيذ ورصد وتقييم استراتيجيات التكيّف مع آثار تغيّر المناخ والتخفيف منها وتحسين إمكانية الحصول على الموارد.

## الف- الاختلافات بين الجنسين في التكيف مع تغير المناخ

تتشكل عملية التكيف مع تغير المناخ من مجموعة من الاستجابات أو التدابير الموجهة إلى تزويد الأسر المعيشية بالأدوات اللازمة للتخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ، وفي المقابل ضمان استفادة السكان من أي فرصة تنشأ عن تغير المناخ<sup>16</sup>. وفي حالات النزاع بشكل خاص، تواجه النساء صعوبات للتكيف مع تغير المناخ، أولاً لأنهن من بين أشد الفئات السكانية فقراً في أوقات النزاع، وثانياً لأنهن يمثلن أكبر فئة سكانية تقطن المناطق الريفية في البلدان الفقيرة التي هي الأشد تأثراً بتغير المناخ<sup>17</sup>. إذ تعاني المرأة الأمرين من عواقب تغير المناخ التي في أحيان كثيرة تتفاقم بسبب النزاع من مثل انخفاض المحاصيل وتزايد انعدام الأمن الغذائي. وقلما تستطيع المرأة أن تستفيد من تدابير التكيف التي هي بحاجة إليها مثل زيادة إمكانية حصولها على التكنولوجيا والائتمانات والأصول.

## باء- الاختلافات بين الجنسين في التخفيف من تغير المناخ

تهدف استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ إلى الحد من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري. وقد لا تراعي بوضوح الاختلاف بين الجنسين إلا أنها في الواقع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأنماط الاستهلاكية للفرد والأسرة، ما يجعلها مرتبطة بديناميات النوع الاجتماعي في الأسرة المعيشية. وللأسف، نادراً ما تُعطى الأولوية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ في أوقات النزاع، وفي أحيان كثيرة يُنغاضى عن وجهة نظر المرأة في صنع القرارات البيئية على الرغم من أنها كانت على الدوام تضطلع بدور هام في إدارة الموارد الطبيعية. ويعوق تدني مشاركة المرأة في صياغة استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ وفي صنع القرارات البيئية وعدم جمع البيانات المتعلقة بالأنماط الاستهلاكية بانتظام الحد من انبعاثات الكربون في المنطقة العربية<sup>18</sup>.

## جيم- الاختلافات بين الجنسين في إمكانية الحصول على الموارد

تؤدي القوانين التمييزية والمعايير الاجتماعية المتجذرة في المنطقة العربية إلى الحد من إمكانية حصول المرأة على الموارد ومن سيطرتها عليها، وتعطي الأفضلية للرجل في ملكية الأصول. ويحول هذا الحرمان دون أن تجد المرأة استراتيجيات تكيف تعينها للتغلب على تأثيرات تغير المناخ على توفر الأراضي واستغلالها، وبالتالي ضمان الدخل والغذاء لعائلتها. وتتفاقم القيود التي تحول دون حصول المرأة على الموارد والسيطرة عليها من جراء النزاعات التي قد تضطرها إلى تصفية أي أصول تملكها لتلبية الحاجات اليومية لأسرتها. ونتيجة لهذه الحالات، تصبح المرأة أكثر عرضة للفقر ولتداعيات الظواهر الجوية الشديدة والكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ. عندما لا يكون في حوزة المرأة أصول تستخدمها كضمانات لسداد الديون تصبح فرص حصولها على القروض محدودة، كما هو الحال في العراق والسودان واليمن حالياً<sup>19</sup>. ويسهم تغير المناخ في توسيع الفجوات بين الجنسين من حيث الحصول على الماشية والأسمدة والمعدات والموارد البشرية والتعليم وغير ذلك

The CGIAR Research Program on Climate Change, Agriculture and Food Security (CCAFS) and FAO, Training Guide: Gender and Climate Change Research in Agriculture and Food Security for Rural Development (Rome 2011), p. 21.

.UNDP, Powerful Synergies: Gender Equality, Economic Development and Environmental Sustainability (New York, 2012) 17

:مناخ على: "Consumption, gender and climate change" – Women for Climate Justice, Gender CC 18  
<http://gendercc.net/gender-climate/consumption.html>.

Organisation for Economic Co-Operation and Development, OECD.Stat, Gender, Institutions and Development 19  
database (2009) متاح على: <http://stats.oecd.org/Index.aspx?DatasetCode=GID2>.



من الموارد المؤسسية<sup>20</sup>. ويؤثر تغيّر المناخ بوجه خاص على المزارع الأسرية التي تديرها المرأة نظراً لصغر حجم هذه المزارع ولانخفاض عدد أفراد الأسرة البالغين الذين بإمكانهم العمل فيها. كما تعاني هذه الأسر المعيشية من الفقر الشديد لأن اضطرار المرأة للقيام بالكثير من الأعمال غير المدفوعة الأجر يقلل من الوقت الذي يمكن أن تخصصه للقيام بأنشطة مدفوعة الأجر.

### 3- الموارد البيئية المهددة نتيجة النزاع وتأثيره على المرأة

يمكن أن يكون تغيّر المناخ أحد أسباب النزاعات التي بدورها تعرض الموارد البيئية للخطر، وتتأثر المرأة خاصة بتداعيات هاتين العمليتين. ومثال على ذلك في المنطقة العربية حالة النزاع حول المياه في اليمن. كما ازداد انتشار الأمراض بسبب انعدام الأمن الغذائي في العراق والسودان واليمن. وتؤثر النزاعات على توفر الموارد وإمكانية الحصول عليها مثل الأراضي أو المحاصيل الزراعية أو المياه التي هي ضرورية لتلبية الاحتياجات الأساسية. كما أن النزاع هو السبب الرئيسي وراء النزوح الداخلي والخارجي الذي يشدد الضغوط المفروضة على الموارد الطبيعية ويزيد الطلب عليها<sup>21</sup>.

#### ألف- الأراضي

ومن الآثار الحاسمة للنزاع على الموارد البيئية هو إعاقة إمكانية حصول المرأة على الأراضي. فالأراضي هي الأساس لإدامة الإنتاج الغذائي وضمان الغذاء لجميع أفراد الأسرة المعيشية. ومن الضروري أيضاً ضمان الحصول على موارد أخرى مثل المحاصيل الزراعية والمنتجات الحرجية غير الخشبية أو الفلزات والمعادن. ويمكن أن تضمن ملكية الأراضي حصول المرأة على الائتمانات والقروض، وتؤمن لها سبباً لتحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية قابلة للتسويق<sup>22</sup>. ووفقاً لمؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، يحتل كل من البحرين والكويت أعلى مرتبة في المؤشر المتعلق بوجود قوانين تضمن الحقوق نفسها للرجل والمرأة في استملاك الأراضي واستعمالها والسيطرة عليها، في حين يحتل السودان أدنى مرتبة إذ ليس لديه أية قوانين تضمن حقوق المرأة في الأراضي. وتسجل سائر البلدان العربية كلها 0.5 نقطة وفقاً لمؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين<sup>23</sup>: فلديها قوانين تضمن الحقوق نفسها في استملاك الأراضي واستعمالها والسيطرة عليها، ولكنها لا تُطبّق عملياً في العديد من الحالات نظراً لانتشار القواعد العرفية أو التقليدية أو الدينية التي تميّز ضد المرأة<sup>24</sup>.

20 CCAFS and FAO, Training Guide: Gender and Climate Change Research in Agriculture, p. 9

21 ESCWA, "Arab region and Western Asia", in The United Nations World Water Development Report 4: Managing Water under Uncertainty and Risks, vol.2, pp. 706-722 (Paris, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization), p. 709.

22 United Nations Environment Programme (UNEP), United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women), United Nations Peacebuilding Support Office (PBSO) and UNDP, Women and Natural Resources: Unlocking the Peacebuilding Potential (2013), p. 16.

23 يشير الصفر إلى الحقوق المتساوية في ملكية الأراضي؛ ويشير 0.5 إلى الحقوق المتساوية في ملكية الأراضي والتي لا تُطبق عملياً نظراً لانتشار المعايير الدينية والتقليدية التي تميّز ضد المرأة؛ ويشير 1 إلى القوانين التي تميّز صراحةً ضد المرأة من حيث الحصول على الأراضي.

24 <http://www.genderindex.org/data#restricted-resources-and-assets>

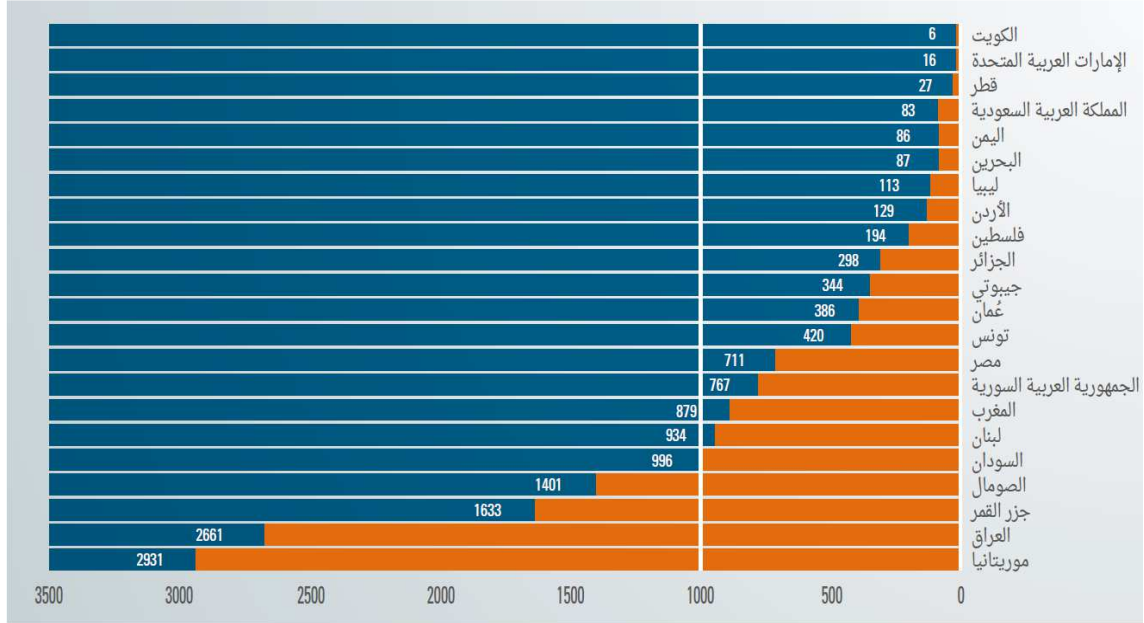
وتشير التقديرات إلى أن المرأة تملك أقل من نسبة 5 في المائة من الأصول في المنطقة العربية<sup>25</sup>، إلا أنها ترأس 40 في المائة من الأسر المعيشية في حالات النزاع<sup>26</sup>. وبما أن المرأة تفتقر إلى إمكانية الحصول على الأراضي في حالات النزاع، فهي أكثر عرضة للوقوع في براثن الفقر وترك منزلها قسراً سعيًا وراء سبل جديدة لكسب الرزق.

وينطبق هذا الواقع خاصة على الشابات والمطلقات والأرامل والعازبات اللواتي يتعرضن لسوء التغذية والمرض والفقر لأن الحصول على الأراضي يمكنهن من الحصول على مزيد من الموارد. كما تؤثر هذه العواقب على الأطفال وغيرهم من أفراد الأسرة، لأن المرأة تضمن تغذية أفضل لأطفالها عندما تقرر بنفسها ما تريد إطعامهم<sup>27</sup>.

## باء- المياه

المنطقة العربية هي أكثر مناطق العالم ندرة في المياه، حيث تدرج سبعة بلدان عربية على قائمة البلدان العشرة التي تواجه أعلى ندرة في المياه على صعيد العالم<sup>28</sup>. وتؤثر ندرة المياه على الديناميات السكانية إذ تحفز تدفقات الهجرة، وتهدد سبل المعيشة وتترك تداعيات سلبية على الصحة. ويبين الشكل 3 أن نصيب الفرد من المياه المتوفرة في حوالي ثمانية عشر بلداً عربياً بلغ أقل من ألف متر مكعب في السنة في عام 2014، ما يمثل خط الفقر للمياه. كما بلغ متوسط نصيب الفرد الواحد من المياه المتوفرة في ثلاثة عشر بلداً من أصل تلك البلدان الثمانية عشر أقل من 500 متراً مكعباً، ما يمثل خط الندرة الشديدة الذي حددته منظمة الصحة العالمية.

### الشكل 3- توفر المياه في البلدان العربية (نصيب الفرد بالأمطار المكعبة في السنة)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قاعدة بيانات نظام المعلومات المتعلقة بالمياه والزراعة (AquaStat)، [www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/](http://www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/)، (أب/أغسطس 2015).

25 .FAO, the State of Food and Agriculture, p. 23

26 .UNEP, UN Women, PBSO and UNDP, Women and Natural Resources, p. 16

27 Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands, Women's Economic Empowerment to Foster Food Security: Case Studies from Developing Countries (The Hague, 2011), p. 26.

28 ESCWA, "Social and economic situation of Palestinian women and girls: July 2012-June 2014" (Beirut, 2015, E/ESCWA/ECW/2015/Technical Paper.2), p. 21.

المياه أيضاً عنصر أساسي للزراعة والإنتاج الحيواني. وفي حالات النزاع، يتعرض الحصول على المياه وتوفرها للخطر في ظل مخاطر القتال والألغام الأرضية والأضرار التي تلحق بمصادر المياه والبنية التحتية. كما تعوق النزاعات تشغيل المرافق المائية وصيانتها. فقد دُمرَ 118 مرفقاً مائياً وصحياً في فلسطين في عامي 2012 و2013<sup>29</sup>. ويزداد الوضع سوءاً عندما تزداد الكثافة السكانية بسبب النزاع وتفرض مزيداً من الضغوط على الموارد المائية المتضررة أصلاً، كما هو الحال في غزة والسودان واليمن<sup>30</sup>.

وكثيراً ما تقع مسؤولية جمع المياه على عاتق النساء والفتيات وبالتالي يتأثرن على نحو غير متناسب بأثر النزاع على توفر المياه والحصول عليها، لا سيما في المناطق الريفية. إذ يقطعن مسافات طويلة ويتعرضن للعنف الجنسي ولمزيد من المخاطر التي تهدد سلامتهن. كما يمكن أن يقف دور الفتاة في تزويد المياه عائقاً أمام التحاقها بالمدرسة، ما يعرضها بشكل أكبر لخطر الانزلاق في شرك الفقر وفقدان فرص الحياة. كما أظهرت الدراسات أن غياب مرافق الصرف الصحي الآمنة والخاصة يعرض النساء والفتيات للعنف<sup>31</sup>، وخاصة اللاجئات منهن اللواتي يواجهن قيوداً شديدة في حصولهن على خدمات الصرف الصحي في مخيمات تتكرر فيها حالات نقص المياه. كما في العراق مثلاً، رغم أنه في الواقع بلد غني بالمياه نسبياً<sup>32</sup>. وكما أيضاً حالة اللاجئ الفلسطينيين الذين يعانون من عدم كفاية إمدادات المياه والصرف الصحي في المخيمات<sup>33</sup>.

وتجد المرأة نفسها في حالات حرجة عندما لا تجد سبيلاً للحصول على مصادر المياه وعندما يُنتهك حقها في الأراضي. وهذا يضر بالنساء والفتيات الفقيرات في المناطق الريفية حيث كثيراً ما يعجزن عن تأمين المياه للعائلة عندما يعتمدن على مصادر مياه مشتركة، ما يزيد تعرضهن للأمراض. فقد كان الأطفال والنساء والفتيات الأشد تأثراً بتفشي الكوليرا والإسهال في العراق.

وفي فلسطين، لا يرتبط حوالي 200000 نسمة من سكان الريف في الضفة الغربية بشبكة المياه نتيجة للنزاع وقلة هطول الأمطار والجفاف<sup>34</sup>. ويؤثر ذلك مباشرة على أسعار المياه، إذ يمكن أن تبلغ كلفة لتر واحد من مياه الخزانات أكثر من متوسط أسعارها في تلك المنطقة بنسبة 400 في المائة<sup>35</sup>. كما تؤدي القيود التي تعوق الحصول على المياه إلى عرقلة الأنشطة الزراعية وتعريض سبل المعيشة للخطر.

ESCWA, "Social and economic situation of Palestinian women and girls: July 2012-June 2014" (Beirut, 2015, 29 E/ESCWA/ECW/2015/Technical Paper.2), p. 21).

.UNEP, UN Women, PBSO and UNDP, Women and Natural Resources, p. 23 30

.UN Women, "Women and the environment". Available at: <http://beijing20.unwomen.org/en/in-focus/environment> 31

.ESCWA, "Arab region and Western Asia", p. 710 32

المرجع نفسه. 33

.UNEP, UN Women, PBSO and UNDP, Women and Natural Resources (Case study 4, p. 22) 34

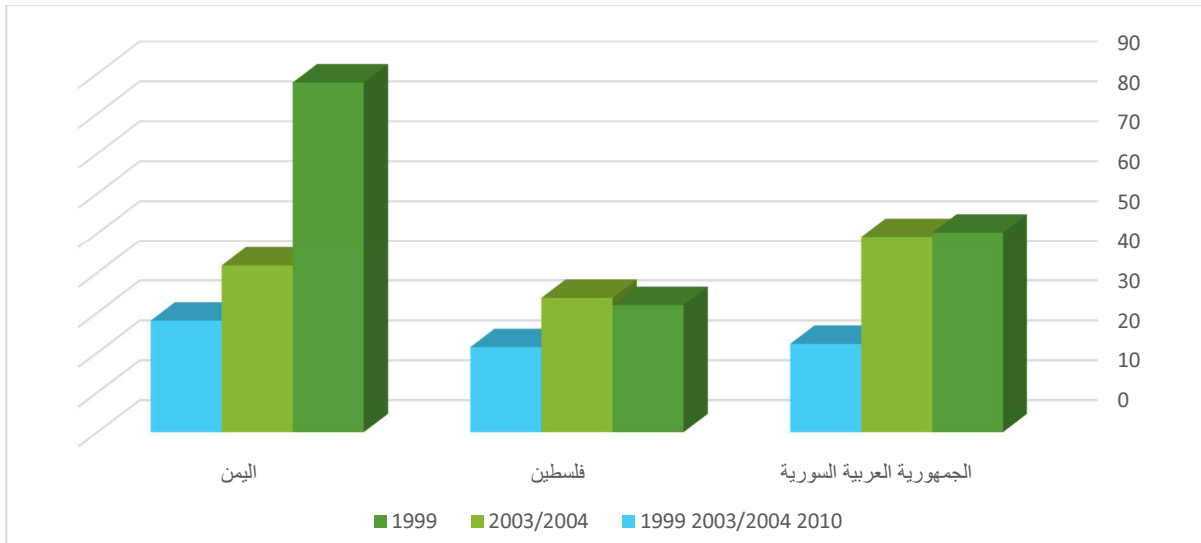
المرجع نفسه. 35

## جيم- الزراعة

تشكل النساء 43 في المائة من القوى العاملة الزراعية في البلدان النامية<sup>36</sup>، وحوالي 50 في المائة في الشرق الأوسط<sup>37</sup>. ولا تزال الفجوة في الدخل بين الرجل والمرأة قائمة في مجال الزراعة حيث تبلغ 21 في المائة في بلدان مثل لبنان<sup>38</sup>. ويساعد ردم الفجوة بين الجنسين في الزراعة على زيادة الإنتاج الغذائي وتخفيض عدد الذين يعيشون في الجوع بمقدار 100 إلى 150 مليون شخص في جميع أنحاء العالم<sup>39</sup>.

ونتيجة لانخفاض الدخل وتضاؤل فرص العمل في القطاع الزراعي، تتزايد أحياناً تدفقات النازحين إلى المدن، كما هو الحال في تونس والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والمغرب<sup>40</sup>. وكما هو مبين في الشكل 4، يمكن أن تحول النزاعات دون عمل المرأة في القطاع الزراعي. وفي فلسطين، انخفضت العمالة النسائية في الزراعة من نسبة 31.9 في المائة في عام 1999 إلى 21.4 في المائة في عام 2010. وفي الجمهورية العربية السورية، انخفضت العمالة النسائية بنسبة 28 في المائة، من 50.2 في المائة في عام 1999 إلى 20.2 في عامي 2010 و2011. أما اليمن فقد سجل أشد انخفاض في هذا المعدل، إذ تدنت نسبة النساء العاملات في الزراعة من 87.8 في المائة في عام 1999 إلى 28 في المائة فقط في عام 2010.

### الشكل 4- عمالة المرأة في الزراعة في بلدان عربية مختارة متأثرة بالنزاعات



المصدر: Arab Spatial 3.0, Arab Food and Nutrition Security Blog. Available from <http://www.arabspatial.org/map> (accessed 2 February 2016).

36 المرجع نفسه، الصفحة 20.

37 UN Chronicle, "Women in the shadow of climate change" <http://unchronicle.un.org/article/womenin-shadow-climate-change/>.

38 Najwa Yaacoub and Lara Badre, "The labour market in Lebanon", Statistics in Focus, Issue No.1 (Beirut, Central Administration of Statistics, October 2011).

39 .FAO, The State of Food and Agriculture, p. 42

40 .ESCWA, "Arab region and Western Asia", p. 708

والمرأة مسؤولة عن الإنتاج الحيواني على نطاق صغير، وثلاثا مربى الماشية في العالم هم من النساء<sup>41</sup>. إذ تهتم المرأة بالدواجن والحيوانات المدرة لمنتجات الحليب، وتبيع البيض وتنتج الألبان والأجبان. وفي حالات النزاع، تتحمل المرأة عواقب الخسائر أو الأضرار التي تلحق أيضاً بالأنشطة المدرة للدخل. ففي أوقات الحرب، تتعرض الماشية لمعدلات عالية من القتل أو السرقة أو الأمراض، ما يقلل من رفاه العائلات ويفاقم الفقر وسوء التغذية. وفي حال الخسائر في المحاصيل والماشية، تلجأ المرأة إلى المنتجات الحرجية غير الخشبية (مثل الفواكه أو المكسرات أو الفطر)، سعياً وراء الأمن الغذائي.

## دال- الأمن الغذائي

تؤثر النزاعات على العناصر الأربعة للأمن الغذائي وهي توفر المنتجات الغذائية واستقرارها واستخدامها والحصول عليها<sup>42</sup>. ويشير توفر الغذاء إلى الإنتاج إما محلياً أو عن طريق شراء ما يكفي من المنتجات الغذائية لتلبية احتياجات التغذية. ويشير الاستقرار إلى الحصول الدائم على ما يكفي من الغذاء والأصول التي تؤمن مصادر الرزق. وتظهر البيانات أن المرأة في أوقات الحرب تخفف من استهلاكها الغذائي لإطعام سائر أفراد العائلة، ما يترك عواقب خطيرة على صحتها<sup>43</sup>. ويشير الاستخدام إلى طريقة معالجة المنتجات الغذائية واستخدامها في عملية تحضير الطعام. وبما أن المرأة تتولى عادةً هذه المهمة، فهي تضطلع بدور حيوي في استخدامها استخداماً مناسباً تجنباً للأمراض. ويمكن أن تنجم الأمراض عن التلوث الذي ينتشر عادةً في حالات النزاع، وعن الكوارث المرتبطة بالمناخ مثل الفيضانات التي يمكن أن تسبب انتشار الملاريا أو الكوليرا. أما الحصول على الغذاء فيشير إلى الحق بإنتاج الغذاء وبيعه واستخدامه في سبيل التغذية الذاتية. ويمكن أن يحول عدم التكافؤ بين الجنسين والهرميات الجنسية دون حصول المرأة على الغذاء<sup>44</sup>.

وكما هو مبين في الشكل 5، فإن معدلات الأمن الغذائي متدنية في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات. إذ سجلت الجمهورية العربية السورية واليمن والسودان أدنى نقاط على مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) في عام 2015 (وتحديداً 40.6 في المائة و37.3 في المائة و36.5 في المائة على التوالي). وسجلت البلدان الأكثر استقراراً مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة و72.8 و75.6 في المائة على التوالي في عام 2015. والبيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي غير متوفرة.

والمرأة أكثر عرضة للمعاناة من الآثار الصحية لتراجع الأمن الغذائي بسبب النزاع أو تغيّر المناخ. وتؤثر بعض الأمراض مثل نقص التغذية وفقر الدم والملاريا على النساء بصفة خاصة ولا سيما الحوامل أو المرضعات<sup>45</sup>. وفي اليمن والسودان والعراق، تعاني نسبة 36 في المائة و34 في المائة و31 في المائة من النساء على التوالي من فقر الدم<sup>46</sup>.

41 UNEP, UN Women, PBSO and UNDP, Women and Natural Resources (Case study 4, p. 20)

42 CCAFS and FAO, Training Guide: Gender and Climate Change Research in Agriculture, p. 10

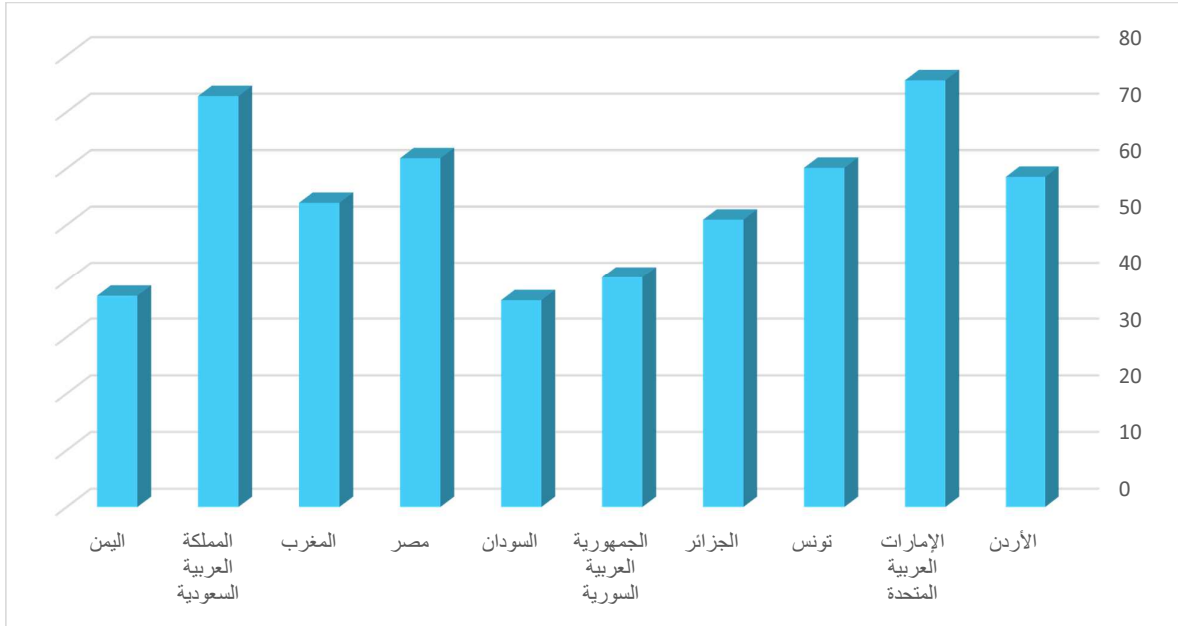
43 المرجع نفسه، الصفحة 17.

44 المرجع نفسه، الصفحة 11.

45 UNDP, Powerful Synergies, p. 110

46 2011 World Bank data, available from <http://data.worldbank.org/indicator/SH.PRG.ANEM> (accessed 26 February 2016)

الشكل 5- مجموع نقاط بعض البلدان العربية وفقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي، 2015



المصدر: وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونومست، مؤشر الأمن الغذائي العالمي. متاح على: <http://foodsecurityindex.eiu.com/Country> (4 أيار/مايو 2016).

#### 4- الخلاصة والتوصيات على صعيد السياسات

تجد المرأة نفسها عند تقاطع تغيّر المناخ والنزاع الذي يؤثر كل منهما على الآخر بشكل متبادل. وبما أن المرأة في هذا السياق هي أول من يدير الموارد الطبيعية في أوقات الحرب، تتزايد قدرتها على مجابهة الآثار المضاعفة لتغيّر المناخ والنزاع. وبالفعل، تتميز المرأة بأداء أفضل في إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها مقارنة بالرجل. وهي في طليعة الساعين إلى محاربة الفقر وإلى ضمان الحد الأدنى من معايير الأمن الغذائي.

إلا أن جهود المرأة تصطدم بمشاركتها المحدودة في وضع السياسات. وينبغي أن تكون المرأة جهة فاعلة في وضع السياسات البيئية والمستفيدة الرئيسية المستهدفة، بما يتماشى مع الصكوك الدولية ذات الصلة. إذ تشكل المساهمة الفاعلة للمرأة ومشاركتها في الحوكمة البيئية سبيلاً لضمان استخدام الموارد اللازمة للبقاء على قيد الحياة في حالات النزاع وإدارتها بالطريقة الآمنة والمثلى، وسبيلاً لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة العربية.

والمجموعة التالية من التوصيات موجهة إلى واضعي السياسات البيئية في المنطقة العربية. وتهدف إلى تزويدهم بالتدابير التشريعية والمؤسسية التي تدرج منظور النوع الاجتماعي في كافة مراحل وضع السياسات.

1- إجراء تحليل على أساس النوع الاجتماعي كشرط أساسي: قبل صياغة السياسات البيئية، ينبغي إجراء تحليل على أساس النوع الاجتماعي لتحديد احتياجات الرجل والمرأة على حد سواء؛ وجمع البيانات اللازمة المتعلقة بالاستهلاك وغيرها من البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، وذلك بشكل منتظم.

- 2- اعتماد استراتيجية تراعي الفوارق بين الجنسين: لضمان فعالية استراتيجيات تغيير المناخ، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار تداعيات التباين في تأثير الرجل والمرأة بتغيير المناخ. وهذا ينطبق على استراتيجيات تغيير المناخ في حالات النزاع والأوضاع الإنسانية التي تواجه فيها المرأة تحديات أكبر.
- 3- إجراء تقييم للأثر كخطوة أولى: إجراء تقييم أثر تغيير المناخ على النساء والرجال في البلدان المتأثرة بالنزاعات.
- 4- اعتماد تدابير مؤسسية لتحسين المساواة: وضع خطط عمل وطنية وتنفيذها، وإنشاء آليات لمتابعة تنفيذها بهدف التصدي لأثر تغيير المناخ والنزاع على النساء والرجال.
- 5- إشراك المرأة في وضع السياسات: ضمان المشاركة الفاعلة للمرأة في عمليات وضع السياسات البيئية، ولا سيما في صياغة استراتيجيات التخفيف من آثار تغيير المناخ.
- 6- التوجه إلى المرأة بصفقتها المستفيدة من السياسات البيئية: التركيز على المرأة بصفقتها الفئة المستهدفة الرئيسية في إجراءات التأهب للكوارث والتكيف معها والتخفيف من آثارها، باعتبار أن المرأة تدير الموارد الطبيعية وتوجه أسرتها في ظروف النزاع.
- 7- تعزيز العمليات التشاركية والملكية المحلية: العمل مع المجتمعات المحلية بطريقة تشاركية وتزويدها بالبرامج الرامية إلى بناء قدراتها وتوعيتها بشأن دور المرأة في التكيف مع آثار تغيير المناخ في حالات النزاع.
- 8- تشجيع تشارك المعرفة والتعلم سبيلاً للمضي قدماً: تعزيز تشارك المعرفة وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في صياغة خطط العمل الوطنية المراعية للفوارق بين الجنسين وتنفيذها للتصدي لأثر تغيير المناخ في حالات النزاع.